IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science. A special issue of the Fifth Scientific Conference of the College of Administration and Economics - University of Diyala - Digital Transformation and its Role in Administrative and Economic Decision-Making - 24-25, April- 2024

UKJAES

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

ISSN 2222-2995

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

Ahmed Muhammad Shihab. Financial technologies and their role in enhancing financial inclusion in Iraq. *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* .Volume (14) Issue (2) Appendix (1) The special issue of the Fifth Scientific Conference of the College of Administration and Economics - University of Diyala - Digital Transformation and its Role in Administrative and Economic Decision-Making - 24-25, April - 2024. p-p: 196-208.

Financial technologies and their role in enhancing financial inclusion in Iraq

Muhammad Shihab Ahmed [1]

[(1)] *Ministry of Planning, Baghdad, Iraq*

ms.ms6820@yahoo.com [1]

Abstract. The rapid technological booms that the world has witnessed since the 1990s have produced an era of radical changes and harbingers of the emergence of information and communications technology, artificial intelligence, the Internet of Things, and others. These profound transformations are driven by a revolution of technologies in several fields that have cast their shadows in reshaping the economic system, and the accompanying effects. Clear and evident in the activities of the banking and financial sector, which were accompanied by unprecedented developments, especially in the areas of harnessing technology to expand the scope of services, and became the driving force for bringing about radical changes in financial services, allowing for structural changes in countries' economies and individuals' lifestyles and relationships. The research aims to investigate the impact of applying financial technology methods in achieving financial inclusion in Iraq, through the hypothesis that states that financial inclusion is a function of financial technologies. The research reached a number of conclusions and recommendations that highlighted the importance of financial technologies as one of the outcomes of technological development and presented new solutions represented by increasing efficiency and ease of access to financial services, allowing for the stability of the financial system. It recommended the necessity of strengthening the digital infrastructure and providing the service at reasonable costs that are compatible with... Capabilities of broad segments of the population through the availability of broadband services.

Keywords: Financial Technologies, Financial Inclusion, Financial Inclusion, Indicators in Iraq.

التقنيات المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في العراق

د. محمد شهاب احمد عبدالله [١]

[(١)] وزارة التخطيط، بغداد، العراق

المستخلص. افرزت الطفرات التكنولوجية المتسارعة التي شهدها العالم منذ تسعينيات القرن الماضي حقبة من التغيرات الجذرية وارهاصات بزوغ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الصناعي وانترنيت الاشياء وغيرها، تلك التحولات العميقة والمدفوعة بثورة من التقنيات في مجالات عدة والتي القت بظلالها في اعادة تشكيل النظام الاقتصادي ، وما واكب ذلك من تأثيرات واضحة وجلية على انشطة القطاع المصرفي والمالي، والتي اقترنت بتطورات غير مسبوقة لاسيما في مجالات تسخير التكنولوجيا لتوسيع نطاق الخدمات، واصبحت القوة الدافعة لاحداث التغييرات الجذرية في الخدمات المالية وبما يسمح في احداث التغيرات الهيكلية في اقتصادات البلدان وانماط حياة الافراد وعلاقاتهم. يهدف البحث الى تقصي اثر تطبيق اساليب التقنيات المالية في تحقيق الشمول المالي في العراق، من خلال الفرضية التي تنص على تسهم التكنولوجيا المالية ايجابيا في تعزيز عملية الشمول المالي. وقد توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات سلطت الضوء على اهمية التقنيات المالية كاحد مخرجات التطور التكنولوجي وقدمت حلولا جديدة تمثلت بزيادة الكفاءة وسهولة الوصول الى الخدمات المالية بما يسمح من تحقيق استقرار النظام المالي، وقد اوصت بضرورة تقوية البنية التحتية الرقمية وتوفير الخدمة بتكاليف معقولة تتلائم مع امكانيات الشرائح الواسعة من السكان عن طريق اتاحة خدمات النطاق العريض.

الكلمات المفتاحية: التقنيات المالية، الشمول المالي، مؤشرات الشمول المالي في العراق.

Corresponding Author: ms.ms6820@yahoo.com

المقدمة

يشهد العالم تغيرات جذرية وتحولات عميقة غير مسبوقة في مجالات عدة مدفوعة بثورة علمية لتقنيات المعلومات والاتصالات في ظل حقبة الثورة الصناعية الرابعة التي اقترنت بتطورات الهندسة الوراثية، الذكاء الاصطناعي، انترنيت الاشياء، الطباعة ثلاثية الابعاد، التقنيات المالية (Fintech)، فضلا عن تقنيات سلسلة الكتل (Block chain) المستعملة في التعامل بالعملات الرقمية المشفرة. وهذه الابتكارات قد ساهمت في تغير عمليات وعلاقات الانتاج والحصص النسبية لعوامل الانتاج، لتصبح القوة الدافعة لتحفيز النمو الاقتصادي والتغيرات الهيكلية في اقتصادات البلدان وتحسين القدرات التنافسية في الاسواق وتخفيض تكلفة المعاملات من خلال سرعة جمع البيانات والمعلومات ومعالجتها وتبادلها لاغراض تطوير انشطة الاعمال لانتاج السلع والخدمات وتوليد سلاسل قيمة جديدة، من خلال استخدام تقنيات الهاتف المحمول وشبكة الانترنت وتأثيراته الايجابية في التوسع والوصول الى تلك الخدمات بسهولة ويسر وباقل التكاليف. ومع ظهور التقنيات المالية كحلقة وصل بين مقدمي الخدمة وبين المستفيدين منها والسماح لهم بالوصول واجراء العمليات المالية باقل وقت وتكلفة، فقد حظيت باهمية كبيرة ضمن سلم الاولويات ولمختلف البلدان ومنها العراق، من خلال طرح العديد من المبادرات والخطوات الجادة لدعم وتعزيز الشمول المالي كدعامة اساسية لاستقرار النظام المالي، وبما يسمح من تهيئة المقومات الاساسية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

اولاً: مشكلة البحث:
محدودية الوصول الى الخدمات الالكترونية ذات الصلة بالتقنيات المالية يحد من الابتكار لتطوير مجالات الاعمال لاسيما في الانشطة الاقتصادية للشركات الناشئة.

ثانياً: فرضية البحث:
تسهم التكنولوجيا المالية ايجابيا في تعزيز عملية الشمول المالي.

ثالثاً: اهمية البحث:
تكمن اهمية البحث في تسليط الضوء على موضوع جوهري بات يمثل احد التحديات التي تواجه البلدان النامية ومنها العراق في الاونة الاخيرة، لاسيما ان بزوغ التكنولوجيا المالية كأحد ابتكارات الثورة الصناعية الرابعة، يتيح أمكانية الوصول الى الخدمات المالية بسهولة ويسر وبأقل تكلفة ووقت لشرائح الواسعة من السكان، مما يعزز من فرص الاستثمار في هذه التكنولوجيا وتطبيقاتها.

رابعاً: هدف البحث:
يهدف البحث الى التعرف على ماهية التقنيات المالية ودورها في تحقيق الشمول المالي في العراق بوصفه احد قاطرات التنمية المستدامة من خلال دوره في تهيئة انظمة مالية سليمة وفاعلة.

خامساً: منهجية البحث:
من اجل تحقيق هدف البحث واختبار الفرضية فقد اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والاسلوب الوصفي التحليلي من خلال استعراض الاطار النظري الذي يتناول ادبيات التكنولوجيا المالية كأداة تمكين للشمول المالي وتحليل المعطيات والبيانات المتاحة وتفسيرها وصولا الى نتائج تعكس دور التقنيات المالية في اتساع نطاق الشمول المالي ، وبما يسمح من تحقيق استقرار النظام المالي في العراق.

سادساً: هيكلية البحث:
سعياً لتحقيق هدف البحث واختباراً لفرضياته فقد تم تقسيمه الى ثلاث محاور، يتناول المحور الاول مفهوم التقنيات المالية واثارها على اداء الاقتصاد ، في حين تناول المحور الثاني الشمول المالي المفهوم والمؤشرات، وتناول المحور الثالث واقع الشمول المالي في العراق.

المحور الاول

التقنيات المالية(المفهوم، المستجدات، واثارها على اداء الاقتصاد)

اولاً: مفهوم التقنيات المالية(Financial Technology- Fintech)

تعد التقنيات المالية من الابتكارات التكنولوجية المهمة التي تتيح امكانية انتاج نماذج اعمال جديدة او عمليات وتطبيقات تؤثر على كفاءة الاسواق المالية ومؤسسات تقديم الخدمات المالية فهي حقبة جديدة من التمويل الرقمي، ومن اهم المتغيرات التي ساهمت في نجاح ونمو الصناعة المصرفية حول العالم بما يسمح من تقديم خدمات مستحدثة بانسيابية ومرونة الى شرائح واسعة من المجتمع. وقد ساهم التقدم التكنولوجي في احداث المزيد من التطورات في مجال تقديم الخدمات المالية، اذ يعتمد الاثر الاقتصادي للتكنولوجيا الجديدة على معدلات التزايد في مجالات استعمالاتها من جهة، ومدى قدرة المؤسسات المالية على توظيف هذا التقدم في تكنولوجيا الاتصالات وادارتها بالشكل الذي يعزز القدرة التنافسية لها من جهة اخرى. وفي الاونة الاخيرة شهد القطاع المالي ظهور ابتكارات في آلية تقديم الخدمات بطريقة مختلفة عن الطرق التقليدية، اذ تميزت بتوليفة تعمل على تسخير ما توصلت اليه التكنولوجيا لخدمة القطاع المالي. فمصطلح (التكنولوجيا المالية) يضم جانبين: الاول تكنولوجيا(Technology) ، والثاني مالية (Financial) والذي يشير الى توظيف التقنية التكنولوجية في مجال الخدمات المالية، وتم دمج المصطلح ليصبح اختصارا (FinTech) وليجسد توظيف الابتكارات التكنولوجية بهدف تحسين الخدمات المالية وتسهل من عملية التفاعل بين الاطراف المعنية الشخصيات التجارية والمالية (ايمن&امنية،٢٠١٨: ٣٤) فهي " ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكن من خلالها استحداث نماذج او تطبيقات او منتجات جديدة لها اثر ملموس على الاسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية(العمراوي،٢٠١٩: ٢٧) فهي بذلك تشير الى تلك الاساليب والوسائل المبتكرة التي يتم من خلالها تقديم التمويل والخدمات المالية كتحويل الاموال وتبديل العملات وحساب نسب الفائدة والارباح المتوقعة للاستثمارات وغيرها بطرق الكترونية للعملاء بوقت قصير واقل تكلفة بهدف اتاحة هذه الخدمات لاكبر عدد من المنتفعين لاسيما اولئك الذين لايستطيعون الوصول للخدمات المالية بالطرق التقليدية(حمدي،٢٠١٩: ٣٩). وقد اضطلعت الشركات الناشئة بدور كبير في ابتكار خدمات التكنولوجيا المالية وتجذب مختلف الشرائح من العملاء حتى باتت تنافس الشركات التقليدية التي لاتعتمد على التقنية بشكل كبير، وتحاول الاستحواذ على الحصص السوقية(بن علقمة،٢٠١٨: ٧٦) الامر الذي دفع بالعديد من المؤسسات المالية التقليدية الى رقمنة عملياتها وتقديم خدمات جديدة تضمنت خدمات عبر الانترنت، وتقنيات التشفير، والذكاءالاصطناعي، وادارة البيانات الضخمة، والوسائط الاجتماعية (Rainer el at ، 2018 :213)

ثانيا: مستجدات التقنيات المالية

شهد القطاع المالي تغيرات كبيرة على اثر ادخال التقنيات المالية والتي تجلت بايجاد نماذج اعمال ومنتجات لخدمات مالية لم يكن بالامكان تحقيقها سابقاً، اذ عززت تلك التقنيات في تقديم خدمات مالية افضل وحلول ساهمت في رفع كفاءة الاسواق والاستجابة بسرعة لانجاز طلبات العملاء بما ينعكس في زيادة الشمول المالي لفئات كانت خارج دائرة القطاع المالي . فهي تعد احد تطبيقات الاقتصاد التشاركي الذي يعمل على تحقيق الموائمة وتسهيل التواصل بين رغبات المنتجين والمستهلكين ومن ثم دعم التجارة(عبد العزيز، ٢٠١٧: ٤٣) فضلا عن ذلك فقد ساهمت التكنولوجيا في الحد من عدم اليقين المرتبط بالعقود اذ ساهمت العقود الذكية في تقليل مخاطر النكول والمخاطر القانونية المرتبطة بعدم الافصاح او مخاطر عدم الملاءة للطرف الاخر من خلال تحليل البيانات الكبيرة واتاحة المعلومات باقل وقت وكلفة. وهناك خمسة قطاعات رئيسة للتكنولوجيا المالية تشكلت على مرحلتين، الاولى اعتمدت على المدفوعات وحلول الاقراض، والمرحلة الثانية اعتمدت على التحويل المالي الدولي، وادارة الثروات ، والتأمين (ومضة& بيفورت، ٢٠١٧: ١٩). ومن المحتمل ان تسهم التكنولوجيا المستعملة في التعاملات الرقمية بدور مهم يتعدى التمويل، فوفقا للبيانات المتاحة فقد ارتفع التمويل في شركات سلسلة البلوكات(block chain) والتي من خلالها يتمكن المستخدم من ارسال واستقبال العملات المشفرة ، فضلا عن الاطلاع على رصيده منها، اذ بلغت النسبة على اساس سنوي في عام ٢٠١٦ بحدود (٧٩%) ولتقدر بنحو(٤٥٠) مليون دولار امريكي(ممدوح،٢٠٢٠: ٤٧٧) . وقد اضطلعت التكنولوجيا المالية بتقديم حلول جديدة ساهمت في اتاحة امكانية الوصول الى الخدمات المالية بشكل آمن وكفوء لادارة المخاطر سواء كان على صعيد المؤسسات المالية ام الافراد كمستهلكين او منتجين (مقدمي الخدمات لاسيما المدفوعات والتجارة الالكترونية) مما يحد من مخاطر الائتمان بما يسمح من امكانية حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل المناسب(IMF، 2019: 30) والذي سينعكس بزيادة معدلات النمو للاقتصاد وتوليد فرص العمل. فمع تطور طرق الدفع عبر محافظ الهواتف الذكية والاعتماد المتزايد عليها، الامر الذي يضمن انسيابية وتنظيم الحركات المالية والمدفوعات دون الحاجة لحمل النقود من خلال استعمال تقنية الدفع عند نقاط البيع (سيد،٢٠١٩: ٥٤).

ثالثا: تطور التقنيات المالية واثرها على الاداء الاقتصادي

اشارت بعض النظريات الاقتصادية الى دور التغير التكنولوجي كعنصر مهم من عناصر النمو الاقتصادي وفي احداث نقلة نوعية للاقتصاد، ذلك ان الابتكار يدخل في صلب التطور الاقتصادي وتنامي الازدهار المادي. فقد اثبت روبرت سولو في دراسته لمصادر النمو في الولايات المتحدة ان التقدم التكنولوجي مسؤول بالكامل عن الزيادة في الناتج بحدود(٨٧,٥ %) والباقي بحدود(١٢,٥ %) يعود الى تعميق راس المال، اذ يرى بان تحديث راس المال له تأثير اقوى من تعميق راس المال فيما يتعلق بتأثيره على النمو الاقتصادي(Poinexter, 1981 : 231)وبالمقابل يرى رومر ان التغير التكنولوجي ذاتي المنشأ وان الاستثمار الخاص في رأس المال يزيد من مستوى التكنولوجيا المتاحة لاصحاب المشاريع، فمعدل الاستثمار الاعلى سيسرع من معدلات

النمو الاقتصادي(Korres , 1996 :132) ومع التطورات فقد تطرقت بعض الادبيات الى ان التكنولوجيا يمكن ان تكون وسيلة لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي القائم على المشاركة والعدالة في تقديم السلع والخدمات بكفاءة وباسعار تتوافق مع امكانيات الجميع وبدون استثناء من خلال توليفة العوامل التمكينية باستخدام التقنيات التي تستجيب لاحتياجاتهم ومن ثم الاستفادة من مزايا النمط التكنولوجي الذي يتيح امكانية الوصول الى الخدمات المالية. لاسيما وان التكنولوجيا تعد جزء لايتجزء من صناعة الخدمات المالية، اذ ساهمت الابتكارات في تهيئة المتطلبات اللازمة لتعزيز كفاءة الخدمات المالية، والتي شهدت تطورات مستمرة وملموسة تجسدت بادخال بطاقات الائتمان في العقد الخامس من القرن المنصرم لتتوالى الانجازات التقنية من خلال ادخال ماكينات الصراف الآلي(ATM) في العقد السادس، والتداول الالكتروني للاسهم في السبعينيات، وانظمة حفظ السجلات في اجهزة الكمبيوتر المركزية في الثمانينيات، والخدمات المصرفية عبر الانترنيت في التسعينيات. وخلال هذه العقود فقد ساعدت تلك الابتكارات المؤسسات المالية لتقديم خدماتها للزبائن بجودة عالية وتلبية المزيد من الطلبات وبوقت اقل. ومع انتشار الانترنيت على نطاق واسع والاجهزة المحمولة لاسيما الهواتف الذكية اصبحت الابتكارات اكثر كثافة في تقديم تطبيقات الدفع ومنصات الاقراض النظير للنظير (Peer to Peer Lending) اي التفاعل بين طرفين دون الحاجة الى وسيط مركزي، اذ يتصل المقرضين بالمقترضين عبر الانترنت(العمراوي،٢٠١٩: ٤٢) ويندرج تحت هذا النوع ما يعرف بالائتمان الالي (Robot Lending) في ادارة عملية الاقراض بشكل آلي من حيث استقبال الطلبات واجراء العمليات والمتابعة لما بعد الاقراض، ويجري في الوقت الحالي تطوير عمليات الائتمان الالي لتتمكن من التعامل مع القروض العقارية دون اي تدخل بشري (عطية،٢٠٢١: ٣٧٦) والتمويل الجماعي المبني على التبرعات او المكافئات او الاستثمار او الاقراض وغيرها بما يحدث تكافؤ الفرص طبقا لكفاءة الخدمة المقدمة وباسعار مناسبة.

رابعاً: انتشار التقنيات المالية

يعد انتشار الانترنيت لمساحات واسعة من مناطق العالم ومع تغطية وسائل الاتصال والهواتف المحمولة لشرائح واسعة من السكان مما اتاح امكانية استخدام التقنيات المالية سواء كان على صعيد البنوك لاجراء المعاملات والتحويلات ام الشركات التي لديها منصات الشراء او التحويل وغيرها اذ ولجت عالم التقنيات المالية لتقديم خدماتها. ومع شيوع المصطلح فقد ارتفع وعي المؤسسات والافراد على حد سواء باهمية التكنولوجيا وتطبيقاتها في المجال المالي وقد اظهر المؤشر العالمي لتبني التقنيات المالية الى ارتفاع نسب استخدام هذه التكنولوجيا اذ يشير الى ان هناك ما نسبته(٩٤%) من المستخدمين يعرفون على الاقل تكنولوجيا مالية واحدة لتحويل الاموال، وان (٧٥%) منهم سبق لهم استعمال خدمات التقنيات المالية لغرض التسديد او التحويل المالي، وهناك بحدود(٥٠%) استعملوا تكنلوجيا التامين(Insure Tech). اما على صعيد تبني وانتشار التقنيات المالية على مستوى العالم فقد بلغت بحدود(٦٤%) وقد شكلت الاسواق الناشئة النسبة الاكبر في تبني تلك التقنيات اذ تعد رائدة في هذا المجال فقد بلغت في الصين بحدود(٨٧%) والهند (٨٢%)، وفي كل من روسيا وجنوب افريقيا فقد بلغت بحدود(٨٢%) على التوالي (قندوز، ٢٠١٩: ٣٧).

المحور الثاني

الشمول المالي (المفهوم، الاهمية، المؤشرات)

اولاً: مفهوم الشمول المالي

افرز التوسع في استخدام التكنولوجيا المالية ثورة في تطور مؤشرات الشمول المالي اذ ادى دخول التكنولوجيا الرقمية في المجال المالي الى احدث تحولات جذرية في خريطة انظمة الدفع لاسيما في ظل دخول المؤسسات التكنولوجية العملاقة في هذا المضمار وذلك عبر المنصات التكنولوجية ومن خلال استعمال الهواتف المحمولة والانترنت لتمكين كافة الشرائح السكانية للنفاذ الى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب واحتياجاتهم بشكل شفاف وبتكاليف معقولة (Leyshon& Thrift,1995:312) ، وبما يسمح من توسيع نطاق استعمال هذه المنتجات لفئات المجتمع المختلفة ومن خلال القنوات الرسمية بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية وخدمات الدفع والتحويل والتأمين والتمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية اكثر ملائمة وباسعار تنافسية بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي(محمد ،٢٠٢٠: ١٤٦) وعادة ما يبدأ الشمول المالي بالحصول على حساب ايداع او معاملة في احد البنوك او المؤسسات المالية الاخرى من خلال مزود خدمة الاموال عبر الهاتف المحمول والذي اتاح استخدامه في مجال الخدمات المالية تخطي النماذج التقليدية وتحقيق مكاسب كبيرة تحت مظلة الشمول المالي، لاسيما ظهور نماذج الاقراض القائمة على المنصات(Platform) حتى في البلدان المتقدمة كنتيجة لتقليص اقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة بواسطة البنوك التجارية في اعقاب الازمة المالية العالمية.

ثانياً:اهمية الشمول المالي

تكمن اهمية الشمول المالي بالاتي:-

١- تعزيز جهود التنمية الاقتصادية اذ ان وصول الخدمات المالية المختلفة لكافة المناطق من شأنه المساهمة في تقليص الفجوة المكانية والقطاعية بما يسمح تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمعات(لفته،٢٠١٩: ٨٤) وتوليد فرص العمل المدرة للدخل لشرائح واسعة من السكان لاسيما بين صفوف الشباب

٢- تعزيز استقرار النظام المالي ان اعتماد السكان للخدمات المالية وتنويع محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية سيساهم في تقليل المخاطر ويعزز من الاستقرار الاقتصادي، لاسيما وان الدراسات تشير الى ان البلدان ذات المستويات المرتفعة من الشمول المالي تكون اقل عرضه لحدوث التقلبات(سعدان،٢٠١٨: ٧٥١)
٣- اتمتة النظام المالي ان زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الالكترونية لاسيما تلك المتعلقة بالمدفوعات سينعكس بتحقيق الفائدة لجميع الاطراف المتعاملة بحيث تصل المدفوعات بسرعة كبيرة وبتكلفة اقل ، فضلا عن تحسين قدرة النظام المالي في تتبع حركة الاموال ومراقبتها بهدف تقليل مستوى الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بظاهرة غسل الاموال وتمويل الارهاب (شاوي،٢٠٢٠: ٤٤)

ثالثاً: اهداف الشمول المالي

تتجلى تلك الاهداف بالاتي:-
١- تعزيز وصول كافة الشرائح الى الخدمات والمنتجات المالية والتعريف باهمية تلك الخدمات وكيفية الحصول عليها ومميزاتها وتكاليفها(لفته،٢٠١٩: ٨٦)
٢- التشجيع على الادخار والاستثمار للاموال بالطريقة المثلى من خلال اتاحة البرامج الموجه لشرائح المجتمع لتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار في تلك المؤسسات فضلا عن تحفيز التنافس بين مزودي الخدمات المالية لتقديم التسهيلات التي تتناسب من احتياجات تلك الفئات المختلفة على سبيل المثال برنامج حساب لكل مواطن(صندوق النقد العربي،٢٠١٥: ٨)
٣- تقليص فجوة الوعي والتثقيف المالي لدى شرائح المجتمع من خلال اتاحة تشكلية متنوعة من الخدمات المالية والمصرفية ذات جودة عالية وتساير الظروف والتغيرات التي تشهدها الاسواق باستمرار والقائمة على العلاقة بين الخدمات المقدمة وتتوافق مع طبيعة الاحتياجات والقدرة المالية للعملاء(بوزانة،٢٠٢١: ٧٧) تعزيز قدرات وامكانات النظام المالي الرسمي وضبط عرض الخدمات والمنتجات المالية وفق الاسس والتشريعات النافذة وبما يتوافق والامتثال للمعايير العالمية مما يحد من مخاطر مزويدي الخدمات المالية الذين يعملون خارج اطار النظام لمالي الرسمي

رابعاً: مبادئ الشمول المالي

تهدف هذه المبادئ الى تبني سياسات تمكينية داعمة لمتطلبات البيئة التنظيمية التي من شأنها ان تساعد في تسهيل الوصول الشامل للسكان للخدمات المالية والمصرفية المبتكرة وتتمثل هذه المبادئ بالاتي(السن،٢٠١٥: ٢٠)
١- تعزيز المنهجية الرقمية في الشمول المالي من خلال التنسيق والمراقبة والتقييم الوطني للاستراتيجيات وخطط العمل لتطوير النظم المالية الشاملة.
٢- التوازن بين تشجيع الابتكار لتحقيق الشمول المالي الرقمي وبين رصد المخاطر التي ترافق ذلك.
٣- توسيع البنية التحتية والنظام البيئي من اجل الشمول المالي الرقمي من اجل توفير خدمات مالية رقمية آمنة وموثوقة ومنخفضة التكاليف تغطي جميع المساحات الجغرافية في البلد.
٤- ترسيخ الممارسات المسؤلة عن المالية الرقمية ومنع الاحتيال والممارسات غير العادلة للحصول على المزايا من اجل حماية المستهلك .
٥- تسهيل وسائل التعريف بالعميل المستخدم للخدمات المالية الرقمية.
٦- رصد ومتابعة الشمول المالي الرقمي من خلال توسيع خيارات العملاء ومنحهم القدرة على المفاضلة لاختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة الخدمات المتاحة.

خامساً: ابعاد ومؤشرات الشمول المال

تتعدد ابعاد الشمول المالي بحسب المنظور الذي تتبناه كل دراسة من اجل التعرف على ألية تقديم البنوك الخدمات المصرفية بانواعها للعملاء، فحسب منهجية البنك الدولي ومن خلال الدراسة الموسومة (قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لقياس مستوى الشمول المالي وقدرة التكنولوجيا المالية) الى ان ابعاد الشمول المالي تتمثل في (ملكية الحساب، غير المتعاملين، الدفع، استخدام الحساب، الادخار، الائتمان، المرونة المالية، فرص توسيع الاندماج المالي من خلال التكنولوجيا الرقمية(مجموعة البنك الدولي،٢٠١٧: ١-١٤) بينما توصل تحالف الشمول المالي بعد مناقشته لابعاد الشمول المالي خلال المؤتمر الذي عقد في ماليزيا عام ٢٠١٢ الى ان للشمول المالي ثلاثة ابعاد رئيسة هي (AFI,2013: 8).

١- الوصول للخدمات المالية

قد يتعذر توفر الخدمات المالية بسبب عدم اتاحة وانتشار الفروع المقدمة لخدمات البنك في المناطق النائية او قد تكون هناك لوائح تنظيمية لمتطلبات الحصول على الخدمة يتعذر على فئات معينة من السكان الامتثال لها، وربما قد تكون الخدمات متاحة ولكن الوصول اليها محدود بسبب بعض المصطلحات المعقدة والمركبة فضلا عن محدودية الشفافية والقابلية الضعيفة للاستخدام. الامر الذي يتطلب تحديد العوائق المحتملة لامكانية الوصول الى الخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المصرفية(شنبي& بن لخضر،٢٠١٨: ١٠٩)

٢- استخدام الخدمات المالية

يشير هذا البعد الى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة من القطاع المصرفي خلال مدة زمنية معينة ، فضلا عن مدى تواتر هذا الاستخدام للحسابات البنكية ممن لديهم حساب ائتمان او ودائع او اجراء معاملات الدفع عبر الهاتف او تلقوا تحويلات مالية سواء كانت محلية ام دولية. وتشير الاحصاءات في عام ٢٠١٧ الى ان هناك ما لايقل عن (١,٧) مليار شخص بالغ لايملكون

حسابات في مؤسسات مالية او من خلال شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف النقال غالبيتهم من الطبقات الفقيرة التي تنتمي للعالم النامي وان (٥٦%) من اجمالي هؤلاء من شريحة النساء (النقيرة& نور الدين، ٢٠١٩: ٤٣٣)

٣- جودة الخدمات المقدمة

هناك العديد من العوامل التي يمكن ان تؤثر في جودة ونوعية الخدمة المصرفية المقدمة كتكلفتها، وعي المستهلك، فاعلية آلية التعويض، شفافية المنافسة في السوق، فضلا عن عوامل اخرى غير ملموسة كثقة المستهلك(محمد، ٢٠٢٠: ١٤٨) الى جانب تمكين مقدمي الخدمة لتحقيق الربح ومن ثم يكون حافز على توسيع نطاق الخدمات المالية للشركات الصغيرة والاسر ذات الدخل المحدود ، وذلك من خلال التكنولوجيا المالية التي من شأنها اتاحة هذه الخدمات وجعلها اكثر وصولا واتساعا، وتسمح بدخول جهات جديدة للمنافسة في سوق الخدمات المالية مع المؤسسات المالية التقليدية والذي سينعكس بتأثيرات مادية ايجابية على تقديم الخدمات سواء كان من قبل شاغلي الوظائف ام الداخلين الجدد في القطاع المالي(Patwardhan& Schmitz ,2018:12). وتجدر الاشارة الى ان اتاحة الخدمات وامكانية الوصول اليها بتكلفة ميسرة ليس كافيا وانما يتطلب زيادة وعي المستهلك باهمية تلك الخدمات واستعمالاتها مع التاكيد على ان تاتي هذه المعلومات سليمة وواضحة وبما يحقق اليقين لدى متلقي الخدمة

سادساً: التكنولوجيا المالية اداة تمكين للشمول المالي.

ادى استخدام الهواتف الذكية وانتشارها حول العالم وما تتيحه من تطبيقات تسمح بالحصول على افضل الخدمات وباقل التكاليف مع توافر واتساع النطاق الجغرافي للشبكة العنكبوتية وتعدد منصات تقنية سلسلة الثقة والدفع بلا وسطاء الى زيادة حدة المنافسة بين القائمين على تقديم الخدمات المالية للمستهلكين ، وبات البقاء في السوق رهنا بمدى المواكبة الشاملة للتكنولوجيا الحديثة من قبل المؤسسات المالية من اجل تطوير خدماتها وتعزيز الموقع التنافسي، فالتكنولوجيا المالية تنطلق من خليط من النظم القانونية والتكنولوجية لثورة حديثة تسعى الى دعم الخدمات المالية بشكل تقني حديث(عبد الرحيم،٢٠١٨: ٤). فالاعمال اصبحت تتجه نحو الاتمتة والتسارع نحو المزيد من الرقمنة واللانقدية وكل ما يتطلب من اهمية وجود البنية التحتية اللازمة لتقديم الخدمات المالية الجديدة والمعاملات حول العالم لتعزيز الحصول على منافع التكنولوجيا المالية(سعيد، ٢٠٢٠ : ٤٠) . لقد ادركت الانظمة المالية بان صناعة التكنولوجيا المالية سوف تساعدها في تعزيز الشمول المالي من خلال ما تتيحه من فرص الوصول للفئات المحرومة من الخدمات المالية بسهولة عبر التمويل الرقمي(Digital Finance) وتسريع عمليات تحويل المدفوعات وتخفيض تكلفتها(البدوي، ٢٠١٩ :٣٩٥) فضلا عن ذلك فان دخول منافسين جدد للمصارف القائمة سيؤدي الى تقسيم سوق الخدمات المصرفية وتقليل المخاطر النظامية المرتبطة بالمصارف الكبيرة. وقد اتاح انتشار الهاتف المحمول امكانية تحقيق اتصال الكتروني في مجال تسهيل المدفوعات باقل التكاليف مما قلل الحاجة الى وجود شبكات لفروع واسعة واتاح لجيل مقدمي الخدمات عبر الانترنت منافسة الشركات القائمة وباقل التكاليف وقد استطاعت تخفيض التكاليف التشغيلية لعمليات تحويل الاموال من عدة دولارات الى اقل من دولار واحد في كثير من الاحيان، بل ان الابتكار المالي قد ادى الى دخول جهات فاعلة جديدة(مؤسسات غير المصرفية) مدفوعة بالتكنولوجيا تهدف الى التنافس مع المؤسسات المالية التقليدية بما في ذلك شركات الاتصالات الكبرى مثل (Tencent, Alibaba) في تقديم الخدمات المالية والانتقال بشكل متزايد الى اعمال الوساطة المالية لاسيما وان التحويلات المالية الدولية فورية وملائمة وشفافة وفي النهاية مجانية لذا تقترب التكلفة الحدية من الصفر (Patwardhan&Schmitz,2018 : 14) ولعل من اهم دوافع النجاح والتميز لشركات التكنولوجيا المالية(Fintech) او حتى لشركات التكنولوجيا الضخمة(Bigtech) يرجع لقدرتها على جمع البيانات المتاحة بسهولة سواء كان من خلال البصمة الرقمية(Footprint) او تجريف الويب(Scraping the Web) كما يمكن ان تخطو شركات التكنولوجيا الضخمة خطوات اكثر تأثيرا والحصول على بيانات العملاء المحتملين من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي لتحويل المعلومات اللينة والتي يمكن تجميعها عبر وسائل التواصل الاجتماعي او غيرها من الوسائل الى معلومات صلبة ، كما تتيح ميزة استخدام الشبكة العنكبوتية الوصول الى مزيد من البيانات وتحسين النماذج ومن ثم اتساع نطاق الانتشار(Berg et al,2020: 2845) . وقد كان لظهور ابتكار تحويل الاموال عبر الهاتف المحمول في البلدان النامية الاثر الكبير في تعزيز الشمول المالي حيث قدم العديد من المزايا المهمة مقارنة بقنوات التحويل الاخرى والتي تجسدت بالاتي :-

١. تقليل التكاليف المتغيرة بشكل كبير من خلال الاستفادة الفعلية من التكاليف الثابتة لشبكة الهاتف المحمول الموجود بالفعل .
٢. لاتعتمد الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول على شبكة الفروع وانما على شبكة العملاء الاقل تكلفة تماما مما يقلل الحواجز الجغرافية للعملاء بشكل كبير.
٣. يعفى العملاء ممن لديهم عدد او حجم معاملات صغير من الحاجة الى تحقيق متطلبات الوثيقة المرهقة مما تصبح المعاملات المالية متاحة لشرائح واسعة من السكان داخل الاقتصاد غير الرسمي.
٤. نجاح هذا الابتكار يتيح التحول من نهج الشمول القائم على الائتمان الى نهج الشمول القائم على الدفع وهو يلبي احتياجات الناس لمدفوعات آمنة وسريعة على عكس النموذج القائم في البنوك التقليدية والذي لايتوافق مع ظروف معظم البلدان النامية (Thortsten ,2020:5-6).

وتشير الاحصاءات المتاحة الى ان الابتكارات الجديدة في مجال الخدمات المالية قد احدثت تطورات عبر العالم، ففي الصين فقد ارتفع حجم المدفوعات عبر الهاتف المحمول في عام ٢٠١٣ من (١,٢) ترليون يوان بما يعادل (١٩٥) مليار دولار ليصل الى (٥٨,٨) ترليون يوان ما يعادل (٨,٥) ترليون دولار امريكي وذلك في عام ٢٠١٦ اي انها تضاعفت الى خمسين مرة خلال ثلاث سنوات حيث استطاعت شركتان (We Chat Pay, Ali Pay) من تسريع التحول نحو مجتمع غير نقدي بامتلاكها حصة سوقية مجتمعة تزيد عن (٩٠%) من حجم المعاملات (Patwardhan&Schmitz,2018 : 15)، وهناك ابتكار اخر في الصين

وهو استخدام رمز الاستجابة السريع الخاص بالتاجر يتيح امكانية التواصل بين المستهلك والتاجر مما يلغي الحاجة الى اجهزة نقاط البيع ومن ثم تنتفي الحاجة الى الوسطاء في انظمة الدفع التقليدية القائمة على بطاقة الهوية. وفي بنغلادش فقد اكتسبت منصات الدفع عبر الهاتف المحمول اهمية كبيرة اذ تمتلك (Bkash) اكثر من (٧٠%) من حصة السوق في الخدمات المالية مع اكثر من (٢٧) مليون مواطن من البالغين يمتلكون او يستخدمون حساب هذه الشركة. وفي كينا وخلال المدة (٢٠٠٧- ٢٠١٥) كان ما يقرب من (٨٠%) من السكان يمتلكون اما حسابا مصرفيا او حسابا نقديا عبر الهاتف المحمول من خلال تطبيق (M-Pesa) (عطية،٢٠٢١: ٣٩٧)، وفي الهند ونظرا لافتقار الكثير من السكان للوثائق اللازمة لفتح حساب في المؤسسات المالية فقد اصدرت الحكومة وعبر هيئة(UIDAI) بطاقة(Aadhaar) كوثيقة قانونية تقبلها البنوك لفتح حساب مصرفي في اي وقت دون الاعتماد على الوثائق والادلة الورقية مما سمح بدخول الكثير للنظام المصرفي الرسمي وخفض تكلفة (اعرف عميلك) المرتبطة بفتح الحساب بشكل كبير، اذ تم فتح اكثر من (٣٠٠) مليون حساب مصرفي جديد وان اكثر من (٥٦%) من الملتحقين لم يحملو في السابق هوية رسمية، وان (٨٧%) من تلك الاسر لديها دخل اقل من (٢٠٠٠) دولار سنويا، الامر الذي يعكس جهود الحكومة في بناء البنية التحتية الرقمية حيث مارست الضغط لاجل التحويل المباشر للمنافع الاجتماعية (كالاعانات والرواتب التقاعدية، وبرامج المنح الدراسية) الى الحسابات المصرفية.

المحور الثالث
واقع الشمول المالي في العراق

تضطلع التقنيات المالية بدور كبير في التأثير على استقرار النظام المالي من خلال التأثير على طريقة تقديم الخدمات للمؤسسات المالية، الى جانب دعم عمل الجهات الرقابية والاشرافية على القطاع المالي. من خلال الموائمة بين توجهات كل من الاطراف المتعاملة في الاقتصاد ، فشركات التقنيات المالية تسعى لجذب المزيد من الزبائن وتحقيق الارباح، والجهات الرقابية تسعى الى التنظيم وضبط حركة المتغيرات الاقتصادية لضمان سلامة النظام المالي(بشكل خاص اليات الدفع) وحماية المستهلك ومنع التحايل وزيادة فاعلية الاسواق والمؤسسات بهدف تهيئة مقومات انشاء بيئة تنافسية لجميع مقدمي الخدمات المالية . ويتجلى دور التقنيات المالية من خلال تطوير عمل المؤسسات المالية واقتحام شركات التقنيات المالية العمل المصرفي للبنوك وتفكيك الوساطة اذ من خلال الانترنت اصبح بامكان هذه الشركات الوصول الى المستهلك حيثما كان في اي وقت وعلى مدار الساعة واصبح بالامكان القيام بكل العمليات والخدمات المالية عبر المنصة الكترونية بالكامل دون الحاجة للتعامل مع الانسان. الامر الذي فرض على البنوك ضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية التي يشهدها القطاع المالي وجعلها طريقة عمل لتحقيق مزايا نسبية. بما يتيح الخدمات المالية لصالح فئات واسعة وبتكلفة معقولة وايجاد بدائل مالية اكثر تداولاً للاشخاص الذين يتعذر عليهم التعامل مع البنوك، اذ وفرت منصات للافراد لتسهيل التواصل والحصول على التمويل دون الحاجة لمراجعة البنوك.

وفي العراق فقد اطلق البنك المركزي مجموعة مبادرات ضمن سياسته النقدية غير التقليدية وكان من بينها مبادرات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمويل المشاريع الكبيرة والمبادرات التي خصصت للمصارف لشراء اجهزة(ATM, POS)فضلا عن مبادرات شراء منظومات توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة وغيرها من المبادرات ومنها مشروع توطين رواتب موظفي الدولة والذي يستحوذ على الاهتمام الكبير من قبل السلطات النقدية اذ تعود بداية انطلاقة في عام ٢٠١٧ وبالتعاون مع الامانة العامة لمجلس الوزراء اذ تم توطين(٢٠٨) وحدة انفاق خلال عام ٢٠١٩ ليبلغ العدد الاجمالي للمتوطنة رواتبهم (٣٩٨) وحدة انفاق (ممولة ذاتيا ومركزيا) فضلا عن (٨٧٧) وحدة حسابية متفرعة عنها وبنسبة (١٠٦%) وتعد هذه طفرة كبيرة في انتشار خدمات الدفع الالكتروني اذ تشكل وحدات الانفاق المتوطنة رواتبهم الى اجمالي وحدات الانفاق البالغة(٦٣٣) وحدة ولتشكل نسبة (٦٢%). اما عدد الموظفين الذين تم توطين رواتبهم خلال عام ٢٠١٩ فقد بلغ(٨١٢٩٩٨) موظف ليكون اجمالي عدد الموظفين المتوطنة رواتبهم (٩٩٣٥٤٠) موظف فضلا عن توطين مستحقات (٣٣٣٩٩٧) من مستفيدي هيئة التقاعد الوطنية العامة. الى جانب ذلك فقد تم زيادة عدد المصارف المشتركة بمشروع التوطين خلال عام ٢٠١٩ الى(٢٩) مصرف بعد ان كانت (٢١) مصرف بهدف زيادة المنافسة في تقديم الخدمات وباسعار مناسبة ،الى جانب زيادة الانتشار لخدمات الدفع بعموم العراق ويتم اشراك المصرف في مشروع التوطين بعد تقييم البنى التحتية وانتشار فروعه وتحديد جدارته لغرض السماح له بالدخول في مجال تقديم تلك الخدمات من عدمه. وفي عام ٢٠٢٠ تم الانتهاء من توطين رواتب(٢٠٧٦) وحدة انفاق وتم توطين رواتب(٨٦٧٥٨٩) موظف حكومي ليبلغ العدد الكلي(١٨٦١١٢٩) موظف وبنسبة نمو(٨٨ %) بالمقارنة مع العام السابق، فضلا عن توطين مستحقات(٦٠٨٩٥٥) مستفيداً من هيئة التقاعد الوطنية. ليزداد عدد المصارف المعتمدة من قبل البنك المركزي لغرض توطين الرواتب الى (٣٢) مصرف وهو ما يعكس الجهود المبذولة من قبل البنك المركزي للوصول الى الغاء التعامل بالنقد مباشرة لاسيما في ظل جائحة كورونا اذ اصبحت هنالك حاجة كبيرة الى الخدمات المالية الالكترونية لتحقيق التباعد الاجتماعي وتقليل الملامسة للنقود وتداولها من يد الى اخرى كونها احد وسائل انتشار وباء كورونا، وفي عام ٢٠٢١ فقد تم توطين رواتب (٤) مليون موظف ، ليزداد في عام ٢٠٢٢ وليصل الى (٦) مليون موظف، وهذه الزيادة في اعداد الموظفين الموطنة رواتبهم بالمصارف اسهمت في زيادة عدد الحسابات المصرفية وزيادة عدد البطاقات الالكترونية التي منحت لهم فضلا عن زيادة المنافسة بين المصارف لتقديم افضل الخدمات المالية لجذب الموظفين.

اولاً: مؤشرات الشمول المالي في العراق

يتم قياس مؤشرات الشمول المالي بالاعتماد على مؤشرين اساسين هما الوصول والاستخدام وكل منهما يتضمن مؤشرات فرعية وكالاتي: -

١- مؤشرات مستوى الوصول للخدمات المالية

يقيس هذا المؤشر انتشار الفروع المصرفية واجهزة الصراف الالي ونقاط البيع وانظمة الدفع والتسوية والدفع عبر الموبايل ، اذ ان توفر البنية التحتية للقطاع المالي من شأنها المساهمة في تحسين كفاءة التمويل وضمان وصول الخدمات المالية والمصرفية لشرائح واسعة من السكان وبما يسمح في تعزيز الشمول المالي، ومن بيانات الجدول (١) الذي يوضح التحسن في مؤشرات الشمول المالي في العراق خلال المدة (٢٠١٨- ٢٠٢٢) فقد ازداد عدد اجهزة الصراف الالي من (٨٦٥) جهاز عام ٢٠١٨ ليصل الى (٢٢٢٣) جهاز وذلك في عام ٢٠٢٢، وكذلك الحال بالنسبة الى نقاط البيع فبعد ان بلغت (٢٢٠٠) عام ٢٠١٨ ارتفعت لتصل الى (١٠٧١٨) وذلك في عام ٢٠٢٢، اما بصدد عدد البطاقات الالكترونية فقد شهد تحسنا ملحوظا فبعد ان بلغت (٧,٩) مليون بطاقة عام ٢٠١٨ ارتفعت لتصل في عام ٢٠٢٢ الى (١٠,٧) مليون بطاقة ويعزى هذا الى زيادة عدد الموظفين الذين تم توطين رواتبهم لدى المصارف وهو ما انعكس بزيادة عدد الحسابات المصرفية لتصل في عام ٢٠٢٢ الى(٨,٨) مليون حساب بعد ان سجلت في عام ٢٠١٨ بحدود(١,٦) مليون بطاقة، وكما موضح في الجدول (١).

جدول (١): مؤشرات الشمول المالي في العراق للمدة ٢٠١٨ – ٢٠٢٢

المؤشر	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
عدد أجهزة الصراف الألي ATM	٨٦٥	١٠١٤	١٣٤٠	١٥٦٦	٢٢٢٣
عدد نقاط البيع POS	٢٢٠٠	٢٢٢٦	٧٥٤٠	٨٣٢٩	١٠٧١٨
عدد البطاقات الالكترونية مسبقة الدفع (مليون بطاقة)	٧,٩	٩	٨,٨٩	٩,٧٧	١٠,٧
عدد الحسابات المصرفية (مليون حساب)	١,٦٣	٣,٠٤	٦,١٢٧	٦,٦٩٧	٨,٧٩٦

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث

وعلى الرغم ما تمثله هذه المعطيات والمؤشرات من فرص مهمة في رصد مسار التقدم المحرز وتطور تقديم الخدمات المالية الرقمية،والجهود التي تبذلها السلطات النقدية في تحديث الاجراءات التنظيمية المتعلقة بالمدفوعات، الا ان اتساع نطاق الشمول المالي في العراق لايزال منخفضا اذا ما تم مقارنته مع بعض الدول العربية. وكما هو موضح في بيانات الجدول – ٢ - ولعل من اسباب ذلك هو اعتماد القطاع المالي في العراق على البنوك ، مع مساهمة تنظيمية محدودة لمقدمي خدمات الدفع خارج نطاق المصارف.

جدول (٢): بعض مؤشرات الشمول المالي لعدد من الدول العربية لعام ٢٠٢٢

المؤشر	العراق	مصر	السعودية	الإمارات	الأردن
عدد بطاقات الإئتمان لكل ١٠٠٠ من البالغين	٢٠,٢١	٦٧,١١	١٢٣,٧٥	٥٤١,٦	٦٠,١٦
الفروع المصرفية لكل ١٠٠ ألف من السكان	٣,٧٨	٦,٢٦	٧,٢٥	٧,٩	١٢,٥٥
عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM)لكل ١٠٠ الف من السكان البالغين	٨,٠٢	٢٩,٤٩	٦٠,٢٧	٥٥,٣	٢٩,٣١

المصدر: صندوق النقد العربي

٢- مؤشر الكثافة والانتشار المصرفي

يعد من المؤشر المهمة في قياس مستوى الشمول المالي والذي يعكس مدى انتشار الخدمات المصرفية في الاقتصاد والتي تعتمد بالأساس على عدد فروع المصارف وامتدادها لتغطي الرقعة الجغرافية للبلد وبما يسمح من تهيئة المقومات الضرورية لزيادة درجة تعامل الافراد مع المصارف نتيجة لقربها وزيادة الخدمات المقدمة للجمهور ، اذ تقرر النسبة المعيارية العالمية للكثافة المصرفية بان يكون هناك فرع واحد لكل عشرة الف نسمة فاذا كان اكثر من فرع واحد فيشير الى انتشار كبير للمصارف ، اما اذا كان اقل من فرع واحد فيشير الى ان هناك انحراف سلبي وان الخدمات المصرفية لاتصل الى السكان ممن هم في أمس الحاجة الى مثل هذه الخدمات. وقد اظهرت بيانات مؤشر الكثافة المصرفية في العراق وكما موضحة في الجدول (٣) بانها مازالت دون المستوى المطلوب فبعد ان سجلت نسبة التغطية في عام ٢٠١٩ فرع لكل (٤٤,٢٥) ألف نسمة لتشهد ارتفاع في مؤشر الكثافة المصرفية وليصل الى فرع لكل (٤٥,٥١) ألف نسمة وذلك في عام ٢٠٢١، وصاحب ذلك انخفاض الانتشار المصرفي فبعد ان بلغ في عام ٢٠١٩ (٢,٢٥) فرع لكل مائة ألف نسمة ليصل في عام ٢٠٢١ الى (٢,٢٠) فرع لكل مائة ألف نسمة. وقد شهد عام ٢٠٢٢ تراجع في نسب التغطية لتسجل الكثافة المصرفية فرع لكل (٤٨,٢٢) الف نسمة ، والانتشار المصرفي بحدود (٢,٠٧) فرع لكل مائة الف نسمة، وعلى الرغم من تشجيع البنك المركزي للمصارف وحثها لزيادة عدد الفروع العاملة في العراق الا انها لم تكن كبيرة لتواكب الزيادات الحاصلة في معدلات النمو السكاني ولتبقى مؤشرات الكثافة والانتشار المصرفي منخفضة في نسب

التغطية للخدمات المصرفية. وعند مقارنة نسبة عدد فروع المصارف لكل مائة ألف نسمة في العراق والبالغة (٣,٩%) مع مثيلتها في بعض الدول العربية وحسب البيانات المتاحة على موقع البنك الدولي لعام ٢٠٢١ يتضح حجم التراجع في هذا المجال اذ بلغ في تونس (٢٢,٣%) والمغرب (٢٢,١%) وفي لبنان (١٨,٤%)، والاردن (١٣,٩%) وفي الكويت (١٣%) ، وفي قطر (٨,٥%)، وجيبوتي (٨,٩%) وفي الجزائر (٥,٣%). وهو ما يشير الى ضعف الاداء المصرفي وعدم القدرة في تلبية احتياجات السكان بالشكل المطلوب ومن ثم محدودية التعامل المجتمعي مع المصارف وذلك لصعوبة الوصول اليها اذ ان نسبة كبيرة منها تتركز في مراكز المحافظات وبالذات في محافظة بغداد الى جانب تعدد الوثائق المطلوبة لفتح الحسابات المصرفية مما ينعكس بضعف الثقة بالجهاز المصرفي واستناداً الى تقارير البنك الدولي فان مؤشر الثقة بالجهاز المصرفي وقلة عدد الفروع للمصارف وكثرة الوثائق المطلوبة تعد عوامل مؤثرة تحد من التوسع في فتح الحسابات المصرفية ومن ثم التراجع في التعاملات مع الجهاز المصرفي.

جدول (٣): مؤشر الكثافة المصرفية للمدة (٢٠١٨ - ٢٠٢٢)

التفاصيل / السنة	عدد فروع المصارف	عدد السكان (الف نسمة)	الكثافة المصرفية (%)	الانتشار المصرفي
٢٠١٨	٨٦٤	٣٨٢٠٠	٤٤,١٦	٢,٢٦
٢٠١٩	٨٨٨	٣٩٣٠٠	٤٤,٢٥	٢,٢٥
٢٠٢٠	٨٩١	٤٠١٥٠	٤٥,٠٦	٢,٢١
٢٠٢١	٩٠٥	٤١١٩٠	٤٥,٥١	٢,٢٠
٢٠٢٢	٨٧٦	٤٢٢٤٨	٤٨,٢٢	٢,٠٧

المصدر:- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية

٣- مؤشر استخدام الخدمات المالية

أ- انتشار خدمات الدفع عبر الموبايل

يعد من المؤشرات المهمة اذ يسهم في اتاحة وصول شرائح السكان للخدمات المالية وهو يعكس مدى انتشار واستخدام التقنيات المتقدمة للدفع التي تعتمد على الهاتف المحمول وتشمل هذه التقنيات تطبيقات الدفع الرقمي والمحافظ الالكترونية والتي تسمح للافراد باجراء المعاملات المالية وارسال واستقبال الاموال عبر هواتفهم المحمولة. ومن بيانات الجدول (٤) الذي يبين المبالغ المحولة من شركات الدفع عبر الموبايل يتضح بان شركة زين كاش كانت لها السيطرة على عمليات التحويل المالي اذ ارتفعت نسبة المبالغ المحولة من خلالها كجزء من اجمالي المبالغ المحولة عن طريق شركات الدفع عبر الموبايل فبعد ان بلغت نسبة المبالغ المحولة في عام ٢٠١٨ (٥١,٢%) ارتفعت لتصل في عام ٢٠٢٢ الى (٨٤,٥%) ، وبالمقابل فقد انخفضت نسبة شركة اسيا حوالة لتصل في عام ٢٠٢٢ (٨,٣%) بعد ان بلغت في عام ٢٠١٨ بحدود (٤٨,٨%) ، اما شركة محفظة الناس فقد بدأت في مزاولة اعمالها في عام ٢٠٢٠ وبسبب حداثة نشاطها فقد كانت نسبة المبالغ المحولة عبرها منخفضة فبعد ان سجلت في عام ٢٠٢١ (٣,٢%) ارتفعت لتصل الى (٧,٣%) وذلك في عام ٢٠٢٢ وكما موضح في الجدول (٤).

جدول (٤): نسبة المبالغ المحولة من شركات الدفع عبر الموبايل (%)

السنة	شركة زين كاش	شركة اسيا حوالة	شركة محفظة الناس
٢٠١٨	٥١,٢	٤٨,٨	-
٢٠١٩	٧٧,٨	٢٢,٢	-
٢٠٢٠	٦٧,٤	٣٢,٦	-
٢٠٢١	٧٨,٧	١٨	٣,٢
٢٠٢٢	٨٤,٥	٨,٣	٧,٣

المصدر : البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠٢٢، ص١٣٠

ب- مساهمة شركات الدفع الالكتروني (شركات المعالجة والاصدار والتحصيل) في الشمول المالي

تعد الخدمات التي تقدمها هذه الشركات ذات اهمية في تعزيز الشمول المالي من خلال تمكين الافراد والشركات للوصول الى الخدمات المالية واستخدامها بالشكل الذي يعكس فاعلية النظام المالي ، وتشمل هذه الخدمات توفير حسابات مصرفية من اختصاص المصارف للافراد والشركات، تسهيل عمليات التحويل المالي، توفير وسائل الدفع الالكتروني، تقديم بطاقات الائتمان والقروض، توفير خدمات التامين. وقد ازدادت شركات الدفع الالكتروني لتصل في عام ٢٠٢٢ الى (١٤) شركة مقارنة ب (١١) شركة في عام ٢٠٢١ ، و(٦) شركات نشطة في نهاية عام ٢٠٢٠، ومن بيانات الجدول(٥) الذي يوضح نسبة الحركات المالية المقدمة للجمهور لافضل خمس شركات دفع الكتروني سواء كانت في صورة خدمات مالية صادرة ام معالجة او تحصيل، فقد تصدرت شركة العرب في عام ٢٠٢٢ وبنسبة بلغت (٧٥,٢%) من اجمالي حركات مزودي الخدمات المالية، تليها شركة بوابة عشتار

وبنسبة (١٣,٥%) في حين سجلت شركة بوابة العراق نسبة (٦,٦%)، وفي عام ٢٠٢١ فقد كانت شركة بوابة العراق هي المسيطر الاكبر على سوق الخدمات المالية وبنسبة (٦٩,١%)من اجمالي حركات مزودي الخدمات، بينما شركة العرب فقد كانت تمتلك نسبة (٦,٨%) الامر الذي يعكس وجود تنافس بين الشركات المالية مع امكانية دخول منافسين جدد وهو ما يعزز تنمية القطاع المالي وتحسين الخدمات المقدمة.

جدول (٥): نسبة الحركات المالية المقدمة للجمهور لافضل خمس شركات دفع الكتروني (%)

السنة	شركة العرب	شركة بوابة العراق	شركة البوابة الوطنية	شركة اموال	شركة بوابة عشتار
٢٠١٨	١٩	٧٣	-	١٠	-
٢٠١٩	٧٩	٢٠	-	١	-
٢٠٢٠	٨٣	٨	-	٨	-
٢٠٢١	٦,٨	٦٩,١	٠,٠٥	٥	-
٢٠٢٢	٧٥,٢	٦,٦	-	٣,٨	١٣,٥

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، تقارير الاستقرار المالي

ت- البطاقات الالكترونية والحسابات المصرفية والمحافظ الالكترونية

تعد من الوسائل المهمة في تحقيق الشمول المالي عن طريق توفير وسائل مالية سهلة وآمنة لادارة الاموال للجميع بغض النظر عن دخلهم او موقعهم الجغرافي، فالبطاقات الالكترونية تسمح باجراء عمليات الدفع والسحب النقدي بسهولة سواء كان عن طريق الصراف الالي ام عبر الانترنت، وكذلك الحال بالنسبة للحسابات المصرفية التي تتيح امكانية فتح الحسابات وايداع الاموال او اجراء التحويلات والمعاملات المالية الاخرى بشكل آمن وفعال، وتوفر المحافظ الالكترونية حماية اضافية للاموال من خلال استخدام تقنيات التشفير والمصادقة المتعددة لحماية المعلومات المالية الحساسة وضمان سلامتها من الاختراق والاحتيال. ومن بيانات الجدول (٦) الذي يشير الى زيادة في عدد الحسابات المصرفية والمحافظ والبطاقات الالكترونية ومن ثم زيادة في نسب النمو وكما موضحة في الجدول.

جدول (٦): نسبة النمو البطاقات الالكترونية والحسابات المصرفية والمحافظ الالكترونية(%)

السنة	البطاقات الالكترونية	الحسابات المصرفية	المحافظ الالكترونية
٢٠١٨	٣٨,١	١٩,٨	٢٢,٢
٢٠١٩	١٩,٣	٨٦,٤	٤٨,٥
٢٠٢٠	١١,٨	١٠١,٦	٢٠٣,٧
٢٠٢١	٢٦,٩	٩,٣	٧١,٨
٢٠٢٢	٨,٧	٣١,٣	٤١

المصدر: البنك المركزي العراقي،دائرة تقنية المعلومات والمدفوعات

في ضوء ما سبق فان اعتماد التقنيات المالية في القطاع المصرفي تعد وسيلة فعالة للوصول الى الخدمات المالية والمصرفية وباقل كلفة وياتي هذا ضمن اطار مساعي البنك المركزي العراقي لتحقيق اهدافه في تطوير نظم الدفع الالكتروني وتسهيل المبادلات وحركة الاموال الكترونيا ليتم تقييم وتحليل مدى توافر هذه الخدمات واستخدامها، فضلا عن مستوى الوعي والتثقيف المالي لدى السكان ، ومن خلال المعطيات يتضح بان انتشار خدمات الدفع الالكتروني بين سكان العراق لايزال منخفض ويعزى ذلك الى ان معظم الاسواق والمحلات التجارية ما زالت تتعامل بالنقد مع استخدام محدود لاجهزة نقاط البيع الالكترونية(POS) في المناطق الشعبية والنائية ولايضاهي حجم الاعمال التجارية الداخلية والناجم عن ضعف ثقافة الدفع الالكتروني، اما بخصوص اجهزة الصراف الالي (ATM) فانتشارها يقتصر على المراكز التجارية والمجمعات التي تتمتع بدرجة حماية امنية عالية وبعض الدوائر الحكومية وفروع المصارف. ولتعزيز انتشار خدمات الدفع الالكتروني وبما يسهم في تحقيق الشمول المالي في العراق ينبغي ان تعمل المصارف والشركات التجارية على زيادة اجهزة الصراف الالي ونقاط البيع ، فضلا عن زيادة التوعية والتثقيف المالي للافراد والشركات لتعزيز الوعي المالي حول فوائد استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية .

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

١- التقنيات المالية كاحد مخرجات التطور التكنولوجي قدمت حلولا جديدة لتلبية متطلبات كافة الاطراف المتعاملة في الاقتصاد من شركات وافراد وقطاع مالي رسمي انعكست بزيادة الكفاءة وسهولة الوصول الى الخدمات المالية ، وبما يسمح في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال اتساع نطاق الشمول واستقرار النظام المالي. وهو ما يثبت صحة الفرضية التي تبناها البحث.
٢- سرعة انتشار شركات التكنولوجيا المالية تعتمد بالاساس على تزايد عوامل العرض التي تحفز نمو الخدمات المالية المبتكرة وقدرة الحصول لتقنيات الاتصال الجديدة بما يتيح للافراد والشركات امكانية الاتصال الفوري، فضلا عن عوامل الطلب التي ستؤدي الى تسريع قبول هذه الابتكارات.
٣- التقنيات المالية تسمح بتهيئة المتطلبات الضرورية لتطويع التكنولوجيا وجعلها في متناول الجميع وبما يحقق قيم مضافة لتحفيز النمو الاقتصادي. والتي يستدل عليها من تجارب بعض البلدان، ففي بنغلادش اكتسبت منصات الدفع عبر الهاتف المحمول اهمية كبيرة اذ يمتلك اكثر من (٢٧) مليون مواطن من البالغين حساب في شركة(Bkash). وفي كينا يمتلك ما يقرب من (٨٠%) من السكان اما حسابا مصرفيا او حسابا نقديا عبر الهاتف المحمول، وفي الهند اصدرت الحكومة بطاقة(Aadhaar) كوثيقة قانونية تقبلها البنوك لفتح حساب مصرفي في اي وقت دون الاعتماد على الوثائق والادلة الورقية اذ التحق اكثر من (٥٦%) ممن ليس لديهم هوية رسمية والسماح بفتح اكثر من (٣٠٠) مليون حساب مصرفي جديد.مما اتاح للنظام المصرفي الرسمي خفض تكلفة (اعرف عميلك) المرتبطة بفتح الحساب بشكل كبير.
٤- تزداد التحديات التي تواجهها الهيئات الرقابية بصدد انتشار التكنولوجيا المالية فهناك تخوف وقلق لدى الكثيرمن البنوك المركزية حول العالم والتي قد تشكل مصدراً محتملاً لمخاطر لايمكن توقعها مما تؤثر على استقرار النظام المالي.
٥- انتشار خدمات الدفع الالكتروني بين سكان العراق لايزال منخفض والذي يتجسد بقلة عدد الشركات الدفع عبر الموبايل والتي بلغت في عام ٢٠٢٢ (١٤) شركة، وتواضع دورها في انتشار الخدمات اذ استحوذت شركة واحدة (زين كاش) على نسبة (٨٤%) مقابل تواضيع نسب المساهمة لباقي الشركات، فضلا عن ضعف نسبة الحركات المالية المقدمة للجمهور من قبل الشركات المالية، ونسبة النمو في البطاقات الالكترونية والحسابات المصرفية والمحافظ الالكترونية، لاسباب تتعلق بضعف البنية التحتية فضلا عن قلة الوعي بالثقافة المالية ومواكبة الحداثة باعتماد اساليب الدفع الالكتروني.

ثانياً: التوصيات

١- تعزيز الوعي المالي الرقمي من خلال قيام الحكومات باتخاذ تدابير من شأنها المساعدة في الاستفادة من فرص التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية وتوفير الخدمة بتكاليف ميسرة عن طريق اتاحة خدمات النطاق العريض لشبكة الانترنت للمناطق الفقيرة والنائية بتكاليف تتناسب وامكانياتهم وفق الدخول المتاحة.
٢- الاستفادة من تجارب بعض البلدان النامية التي طبقت التقنيات المالية وحققت نجاحات كبيرة في هذا المضمار مع امكانية تطوير اساليب الشراكة مع القطاع الخاص لتنفيذ وتوسيع البرامج التدريبية لوكلاء الاموال المحمولة فضلا عن اشراك منظمات المجتمع المدني للمساعدة في تلك البرامج.
٣- تعزيز ثقافة تداول الاموال الكترونيا عن طريق الهاتف المحمول وتهيئة متطلبات نجاحها وبما يتيح امكانية تقليل الكلف والوقت لانجاز المعاملات المالية وتخفيف زخم المراجعات التي تتطلبها عمليات التداول التقليدية للاموال .
٤- التفاعل بين النظام المالي والاقتصاد الحقيقي يتطلب الموازنة بين الرقابة على الشركات التي تعتمد التقنيات المالية وبين تقييد الابتكارات نتيجة للتشدد الرقابي بهدف حماية النظام المالي.
٥- ضرورة تنسيق الجهود الدولية في الجانب العابر للحدود للابتكارات التقنية في القطاع المالي لاسيما ان الانتشار المتزايد للتقنيات المالية دون ضوابط رقابية قد يعيق من استقرار النظام المالي.

المصادر

اولاً:المصادر العربية

أ- التقارير والوثائق والنشرات الرسمية:

١- السن،عادل عبد العزيز(٢٠١٥) دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، جامعة الدول العربية.
٢- صندوق النقد العربي(٢٠١٥) متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.
٣- قندوز، عبد الكريم احمد، (٢٠١٩).التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الاسلامية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي.
٤- مجموعة البنك الدولي(٢٠١٧):قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية .
٥- ومضة و بيفورت (2017) التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا :توجهات قطاع الخدمات المالية ، تقرير التكنولوجيا المالية.

ب- الرسائل والاطاريح:

١- سيد، محمد (٢٠١٩) تاثير استخدام المنتجات المالية المستحدثة في بناء القدرة التنافسية للبنوك التجارية العمومية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة ماجستير، جامعة محمد بو ضياف، الجزائر.

ج- الدوريات

١- البدوي، رضا مصطفى(٢٠١٩) الشمول المالي في مصر، التحديات والفرص ، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، كلية التجارة، العدد الثاني
٢- العمراوي، حنان(٢٠١٩) منصات التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز نمو الصناعة المالية الاسلامية، دراسة حالة منصة ناسداك دبي للمرابحة، مجلة الاستراتيجية والتنمية،جامعة عبد العزيز بن باديس مستغانم، مجلد٩، عدد ٣.
٣- النقيرة،احمد& نور الدين، احمد محمد(٢٠١٩) : دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقية على العملاء في منطقة وسط الدلتا، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة
٤- ايمن، زيد& امنية، بودارع(٢٠١٨) التكنولوجيا المالية والحاجة الى الابتكار تجربة لبعض المصارف، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد ١٥.
٥- بن علقمة، مليكة(٢٠١٨) دور التكنولوجيا المالية في دعم الخدمات المالية والمصرفية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد ١٥
٦- بوزانة، ايمن(٢٠٢١) واقع الشمول المالي وتعزيز الاستقرار المالي للنظم المالية العربية، جامعة عنابة، الجزائر، المجلد ١٢، العدد ١
٧- حمدي، زينب(٢٠١٩)مفاهيم اساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد ١٩
٨- سعدان،اسيا(٢٠١٨) (واقع الشمول المالي في المغرب العربي دراسة مقارنة: الجزائر، تونس، المغرب ، مجلة دراسات وابحاث، مجلد ١٠ عدد ٣
٩- شاوي، شادية(٢٠٢٠) الشمول المالي في الجزائر، الواقع، المعيقات والحلول، مجلة الاقتصاد الاسلامي، الجزائر،العدد٩٧
١٠-شنبي ، صورية& بن لخضر،سعيد(٢٠١٨) : اهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، الجزائر، المجلد(٣) العدد (٢).
١١-عبد الرحيم، وهبة(٢٠١٨)، توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد (٧) العدد (٣).
١٢-عطية، اشرف ابراهيم(٢٠٢١) تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد(٢) العدد (٢)
١٣-عطية، فاطمة عبدالله ، (٢٠٢١) التكنولوجيا المالية ودعم القدرات التنافسية لمصارف اسلامية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة،المجلد ٧، العدد ١٢، ج١، كلية التجارة ، جامعة كفر الشيخ، مصر.
١٤-لفته،رشا عودة(٢٠١٩) اليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد١١، العدد ١.
١٥-محمد، بو طلاعه،(٢٠٢٠) واقع الشمول المالي وتحدياته: الاردن والجزائر انموذجا، مجلة اقتصادات المال والاعمال، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسيير المجلد(٤) العدد (٢).
١٦-ممدوح، ريهام احمد، (٢٠٢٠) اثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، القاهرة.

د- الكتب

١- سعيد، محمد طلعت (٢٠٢٠)، التكنولوجيا المالية افاق الى المستقبل،ط١، العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة.
٢- عبد العزيز، سارة .(2017)تنامي اقتصاد المشاركة عبر المنصات الرقمية واتجاهات الأحداث مكتبة العبيكان.المملكة العربية السعودية.

ثانياً: المصادر العربية المترجمة

A- Official reports, documents and bulletins:

1- Al-Sen, Adel Abdel Aziz (2015) The role of financial inclusion in achieving stability and economic growth, League of Arab States.
2- Arab Monetary Fund (2015) Requirements for adopting a national strategy to enhance financial inclusion in Arab countries.
3- Kunduz, Abdul Karim Ahmed, (2019). Financial technologies and their applications in the Islamic financial industry, Arab Monetary Fund, Abu Dhabi.
4- Wamda and Beaufort (2017) Financial Technology in the Middle East and North Africa: Trends in the Financial Services Sector, FinTech Report.
5- World Bank Group (2017): Global Financial Inclusion Index database, measuring the level of financial inclusion and the financial technology revolution.

B- Theses and dissertations:

1- Sayed, Mohamed (2019) The impact of using innovative financial products in building the competitive capacity of public commercial banks, a case study of the National Bank of Algeria and the Bank of Agriculture and Rural Development, Master's thesis, Mohamed Bou Diaf University, Algeria.

C- Periodicals

1. Abdel Rahim, Wahba (2018), Financial Technology Trends in Light of the Experiences of Successful Companies, Al-Ijtihad Journal of Legal and Economic Studies, Volume (7), Issue (3).
2. Al-Amrawi, Hanan (2019) Financial technology platforms as a mechanism to enhance the growth of the Islamic financial industry, a case study of the Nasdaq Dubai Murabaha platform, Journal of Strategy and Development, Abdelaziz Ibn Badis University of Mostaganem, Volume 9, Issue 3.
3. Al-Badawi, Reda Mustafa (2019) Financial inclusion in Egypt, challenges and opportunities, Journal of Commerce and Finance, Tanta University, Faculty of Commerce, second issue.
4. Al-Naqira, Ahmed & Nour El-Din, Ahmed Muhammad (2019): The role of financial inclusion in enhancing the level of customer confidence in banking services: an applied study on customers in the Central Delta region, Scientific Journal of Economics and Trade
5. Attia, Ashraf Ibrahim (2021) Promoting financial inclusion and financial technology between opportunities and challenges, International Journal of Jurisprudence, Judiciary and Legislation, Volume (2), Issue (2.(
6. Attia, Fatima Abdullah, (2021) Financial technology and supporting the competitive capabilities of Islamic banks, Journal of Contemporary Business Studies, Volume 7, Issue 12, Part 1, Faculty of Commerce, Kafr El-Sheikh University, Egypt.
7. Ayman, Zaid & Omnia, Boudarea (2018) Financial technology and the need for innovation as an experience for some banks, Al-Ijtihad Journal of Legal and Economic Studies, No. 15).
8. Bin Alqama, Malika (2018) The role of financial technology in supporting financial and banking services, Al-Ijtihad Journal of Legal and Economic Studies, No. 15.
9. Bouzana, Ayman (2021) The reality of financial inclusion and enhancing financial stability for Arab financial systems, Inaya University, Algeria, Volume 12, Issue 1.
10. Hamdi, Zainab (2019) Basic concepts about financial technology, Al-Ijtihad Journal for Legal and Economic Studies, No. 19.
11. Lafta, Rasha Odeh (2019) Proposed mechanisms and policies to expand the base of the spread of financial inclusion and access to financial service in Iraq, Madinat Al-Ilm University College Journal, Volume 11, Issue 1.
12. Mamdouh, Reham Ahmed, (2020) The impact of financial technology on economic justice, Scientific Journal of Economics and Trade, Cairo.
13. Muhammad, Bou Talaa, (2020) The reality of financial inclusion and its challenges: Jordan and Algeria as a model, Journal of Financial and Business Economics, Institute of Economic, Commercial and Facilitation Sciences, Volume (4), Issue (2).
14. Saadane, Asia (2018) (The reality of financial inclusion in the Arab Maghreb, a comparative study: Algeria, Tunisia, Morocco), Journal of Studies and Research, Volume 10, Issue 3.
15. Shanbi, Soria & Ben Lakhdar, Saeed (2018): The importance of financial inclusion in achieving development and promoting financial inclusion in the Arab Republic of Egypt, Journal of Research in Financial and Accounting Sciences, Algeria, Volume (3) Issue (2).
16. Shawi, Shadia (2020) Financial inclusion in Algeria, reality, obstacles and solutions, Journal of Islamic Economics, Algeria, Issue 97.

D- Books

1- Abdel Aziz, Sarah (2017). The growth of the sharing economy across digital platforms and event trends. Obeikan Library. Kingdom of Saudi Arabia.
2- Saeed, Mohamed Talaat (2020), Financial Technology Horizons to the Future, 1st edition, Al-Asriya Publishing and Distribution, Cairo.

ثالثاً: المصادر الاجنبية

1- Alliance for Financial Inclusion (AFI),(2013) Measuring Financial nclusion Core Set of Financial Indicators, Malysia ,
2- Beck Thorsten(,2020) Fintech and Financial Inclusion: Opportunities and Pitfalls,ADBI ,Working paper Asian Development Bank Institute,
3- Financial Stability Board, (2017), Financial Stability Implications From FinTech, 27 June.
4- IMF. (2019). Fintech: The experience so far. IMF Policy Paper.
5- Korres, G. M. (1996). Technical Change and Economic Growth: An Empirical Analysis of the EEC. Avebury
6- Leyshon, .A.and Thrift .N et Geographies., (1995) financial of exclusion , financial abandonment in Britain and the United States Transaction of the Institute of British Geographer,New Series,p312
7- Patwardhan& Schmitz ,(2018):Financial Inclusion in the Digital Age,International Financial Corporation ,World Bank Group,March
8- Poinexter, J. (1981) Macroeconomics. Sounder college publishing. New York
9- Rainer Alt; Roman Beck; Martin T.Smits,(2018) FinTech and the transformation of the financial industry، International journal of academic research in economics, November.vol.2 No6.